الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/51/187
2 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الحادية والخمسون
البندان ٨٨ و٩٣ من القائمة الأولية*

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة تيمور الشرقية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

١ - يتشرف القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة بأن يوجه انتباه الأمين العام إلى المعلومات المقدمة من البعثة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50/214 و Corr.1)، وفقا لما تقتضيه المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال أحكامها سارية المفعول.

وحيث ان حكومة البرتغال لا تزال كما كانت في السنوات السابقة ممنوعة بحكم الأمر الواقع من ممارسة مسؤولياتها عن إدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، بسبب احتلال بلد ثالث لهذا الإقليم بصورة غير شرعية مما يمنع شعبه من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير، فإنها لا تزال عاجزة عن تقديم المعلومات المطلوبة بشأن ذلك الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. ومع ذلك، تود حكومة البرتغال أن توجه الانتباه إلى ما يلي.

تُجمِع التقارير الواردة من مصادر مختلفة على أن الحالة في تيمور الشرقية لا تزال بالغة الخطورة بدرجة تثير أشد مشاعر القلق.

* A/51/50.

96-16485 110796 170796

٢ - ومنذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أي منذ المرة الأخيرة التي قدمنا فيها معلومات بهذا الشأن، وفي خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦، تفيد التقارير بصورة عامة أن التوترات العرقية والدينية بين مواطني تيمور الشرقية والإندونيسيين (التي تثيرها هجرة الإندونيسيين إلى الإقليم)، وتواتر احتجاز الشباب لآماد قصيرة وبصورة تعسفية يصحبها الضرب والتعذيب، وحالات "الاختفاء"، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وصعوبة الحالة الاجتماعية والاقتصادية مقرونة بارتفاع معدلات البطالة، تسهم كلها في إشاعة مناخ عام يسوده الرعب والارتياب والتخويف. ولا تزال السلطات الإندونيسية سادرة في استخدام الإجراءات القمعية بهدف إخضاع المناهضين للاندماج.

٣ - وقد قُدم عديد من شباب تيمور الشرقية إلى المحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن، بتهمة التنظيم والمشاركة في مظاهرات سلمية في تيمور الشرقية وجاكرتا ضد الاحتلال الإندونيسي غير المشروع لبلدهم. ولم يُفرج حتى الآن عن أي من الذين أدينوا سابقا لمجرد مزاولة أنشطة خالية من العنف، ولم يرد ما يفيد حدوث أي تحسن ملموس بشأن معاملة المحتجزين والاحترام التام لحقوقهم. وقد قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة التعذيب في عام ١٩٩٥ بإحالة معلومات إلى حكومة إندونيسيا بشأن ٢٠ حالة من حالات التعذيب، حدث معظمها في أثناء الاحتجاز. ويفيد التقرير الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة أن استخدام التعذيب قد استمر أو تفاقم في مرافق الاحتجاز التي تديرها المخابرات العسكرية.

٤ - وفي تطور لم يسبق له مثيل، قام حوالي ١ ٠٠٠ من مواطني تيمور الشرقية كانوا يزورون استراليا بتأشيرات سياحية في أوائل عام ١٩٩٥ بالتقدم إلى السلطات الاسترالية طالبين اللجوء السياسي. وفي أيار/مايو من ذلك العام، قام ١٨ شخصا بالهرب في قارب (مركب صيد خشبي صغير ومتهالك) صوب الساحل الاسترالي الشمالي بهذا المقصد نفسه. وكان هؤلاء أول أشخاص يفرون من تيمور الشرقية بأسلوب "لاجئي القوارب"، وهو ما يشكل دلالة واضحة على مبلغ السخط على الأحوال السائدة في الإقليم. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حاولت مجموعة ثانية تضم ٢٧ شخصا الإبحار من ديلي إلى استراليا ولكن سلطات الأمن الإندونيسية اعتقلتهم. وقد تعرض هؤلاء للاستجواب في مركز شرطة ديلي وزعِم أنهم تعرضوا أيضا للمعاملة السيئة، بما في ذلك التعذيب.

٥ - وتفيد جميع الشهادات المتاحة تقريبا أنه بدلا من أن تخفض إندونيسيا مستوى قواتها المرابطة في تيمور الشرقية، عمدت في عام ١٩٩٥ إلى زيادة أعدادها زيادة كبيرة. ووفقا لقول القائد العسكري، يرابط في تيمور الشرقية حوالي ٥ ٠٠٠ جندي و ٤ ٥٠٠ من أفراد الشرطة، ولكن المصادر الأخرى تقدر أن العدد الحقيقي يتراوح بين ١٣ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ من القوات المسلحة. وقد أسهم هذا الوجود المتزايد للقوات العسكرية إسهاما قويا في تشديد حدة التوتر في تيمور الشرقية. وفي الواقع أن كثيرا من انتهاكات حقوق الإنسان من الواضح أنه ناجم أيضا عن السلوك غير السليم عسكريا الذي تسلكه تلك القوات في تيمور الشرقية. وقد ذكر المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي في التقرير الذي قدمه مؤخرا إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1996/4)، أنه لا يزال يشعر

ببالغ القلق إزاء استمرار حالة الاضطراب والعنف وأنه يحث حكومة إندونيسيا على أن تتأكد من أن استخدام القوة في التصدي للمظاهرات، حتى العنيفة منها، يتم وفقا للمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام مسؤولي إنفاذ القوانين للقوة والأسلحة النارية.

٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، شاعت الأنباء عن وقوع حوادث دينية في تيمور الشرقية ووجهت اتهامات إلى الأجهزة العسكرية والأمنية الإندونيسية مؤداها أنها هي التي أهاجت هذه الحوادث أو استغلتها. وقد نشبت تلك الحوادث نتيجة لتعليق مهين بشأن الديانة الكاثوليكية صدر عن مسؤول إندونيسي في ماليانا، الواقعة على بعد ١٢٠ كيلومترا إلى الغرب من ديلي. وقد سبب هذا وقوع اضطرابات في أنحاء البلد المختلفة: في فيكويك وليكوثيا وموبيسي. وقام المتظاهرون بمهاجمة وإحراق سوق كومورو، وكذلك بعض المساجد والأكشاك والسيارات وغيرها من الممتلكات الخاصة. وأفيد بأن أفعال العنف هذه دفعت ببضع مئات من المهاجرين إلى الفرار من تيمور الشرقية. ونقلا عن المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، ذُكر أنه تم اعتقال عدد يتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ شخص وأنه قد أصيب ٨ أشخاص. وتعتبر أعمال الشغب هذه أسوأ ما شهده الإقليم منذ أعمال القتل التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في مدافن سانتا كروز. وقد أرسلت قوات إندونيسية إضافية ووحدات شرطية متنقلة من تيمور الغربية وجاوه وبالي إلى تيمور الشرقية، وهو ما يناقض الإعلانات السابقة عن قرب تخفيض عدد الأفراد العسكريين الذين يحتلون الإقليم.

٧ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، توفي شخصان نتيجة للمجابهات التي حدثت في ديلي. وتفيد مصادر موثوقة أن الظن يتجه بقوة إلى أن القوات المسلحة الإندونيسية هي التي أثارت هذه الاضطرابات، عن طريق استخدام عملاء مثيرين للشغب سعيا إلى تهيئة فرصة تتيح لها تشديد قبضتها القمعية وتبرير الاحتفاظ بوجود عسكري قوي في الإقليم. وقد دامت الاضطرابات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر أربعة أيام، وانحصرت في ديلي، واشترك فيها مئات من الشباب ولكن لم ينجم عنها إلا إلحاق أضرار طفيفة بالممتلكات. وقد قامت القوات العسكرية بسحق هذا التمرد في عملية كاسحة كبيرة شملت تجميع المشتبه فيهم وتفتيش المنازل ليلاً منزلاً منزلاً، وأسفرت عن احتجاز ١٥٠ شخصا خلال الأيام الأربعة التي وقع فيها هذا الاضطراب في العاصمة. بل وعمدت القوات العسكرية الإندونيسية إلى اقتحام مدرسة الأخوات الكانوسيات واعتقلت حوالي ٥٠ شابا كانوا قد لجأوا إلى تلك المدرسة.

٨ - وقد ذهب نائب رئيس اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، السيد ماروسكي داروسمان، هو نفسه إلى حد التصريح علانية بأن التوتر الشديد والحوادث التي وقعت في تيمور الشرقية جاءت نتيجة لحالة من الاحباط والقمع السياسي دامت ٢٠ عاما وأنها لا يمكن أن تعزى إلى الأسباب الدينية أو العرقية وحدها. كما أن كليمنتينو دوس رايس أمارال، وهو عضو باللجنة ومن أهل تيمور الشرقية، قال (انظر The Australian، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) إنه بعد ٢٠ عاما من استيلاء اندونيسيا على تيمور الشرقية، لا يزال يسودها جو من الخوف. وذكر أن "حالة حقوق الإنسان لم يسبق أن كانت بهذه الدرجة من السوء. بل إنها تفاقمت إلى حد بعيد".

٩ - وتفيد بيانات هيئة العفو الدولية (ASA 21 March 1996; Distr: SC/CC/CO)، أنه تم اعتقال ٣٠٠ شخص على الأقل لاشتراكهم المزعوم في أحداث الشغب التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر. ويساور القلق هيئة العفو الدولية لأن كثيرا من هؤلاء المحتجزين يتعرضون للتخويف والتهديد وسوء المعاملة والضرب والتعذيب، ولا تتوافر لهم سبل الاتصال الكامل بأسرهم وبمن يختارونه من المحامين، ولأن تلك الاعتقالات تمت بصورة تعسفية، إذ أن قوات الأمن اعتقلت أفرادا من المعروفين بأنهم ناشطون سياسيا دون أن تكون لهم بالضرورة صلة بأعمال الشغب.

١٠ - ومنذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي التمس فيه خمسة من الشباب اللجوء السياسي في السفارة البريطانية في جاكارتا، وحتى أيار/مايو ١٩٩٦، لجأ أكثر من ٨٠ شابا من مواطني تيمور الشرقية إلى عدد من السفارات الغربية في جاكارتا التماسا لمغادرة البلد. وزعم هؤلاء أنهم يخشون على حياتهم من قوات الأمن الإندونيسية.

وعلى الرغم من أن السلطات الإندونيسية قد أنكرت تلك الادعاءات، زاعمة أن هـــؤلاء الشباب لم يتعرضوا لأي اضطهاد كان ولكنهم يحاولون إحراج اندونيسيا والارتحال مجانا إلى البرتغال، فإن بعض الشخصيات البارزة من تيمور الشرقية أوضحت ارتباط هذه المشكلة بحملة القمع العسكرية التي يتعرض لها الإقليم منذ أيلول/سبتمبر. فقد ذكر أرمندو مايا، نائب رئيس جامعة تيمور الشرقية، لوكالة رويتر ما يلي:

"إن الحالة السائدة هنا في تيمور الشرقية حالة يسودها الرعب والتوتر والاضطهاد ... ولست مندهشا من أن هؤلاء الشباب قرروا اللجوء إلى سفارات أجنبية، لأن الذين في وضعهم تخيّم عليهم بوجه عام حالة من اليأس".

كما أن المونسنيور كارلوس زيمينس بيلو، رئيس الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية، دعا حكومة اندونيسيا إلى بحث الأسباب الكامنة وراء محاولات التماس اللجوء التي جرت مؤخرا.

وفي الواقع أنه في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦، وضح أن موجة اندفاع شباب تيمور الشرقية إلى ترك إندونيسيا ملتمسين اللجوء السياسي بالخارج سببها اجتماع عنصرين اثنين هما عنصر الرعب واليأس وعنصر الفرصة السياسية المتاحة للفت انتباه العالم إلى محنتهم من جديد بمناسبة الذكرى الرابعة لمذبحة سانتا كروز التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر والذكرى العشرين للغزو الإندونيسي لتيمور الشرقية في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

١١ - وقد أوردت عـــدة وكالات من وكالات الأنباء دلالات حقيقية تبين أن الحالة في تيمور الشرقية لم تتحسن، إذ نقلت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أنباء مقتل شخصين في تيمور الشرقية في حادثتين منفصلتين. وقد وقعت إحداهما في ديلي بعد أن حاول المجني عليه فيما يدعى رفع العلم (الذي كان منكسا حِدادا على وفاة زوجة الرئيس سوهارتو). وقد أمسك به اثنان من أفراد الأمن وقاموا بضربه ثم أطلقوا

عليه النيران فأردوه قتيلا. وذُكر أن اسم المجني عليه هو أندريه سوسا، وهو موظف حكومي سابق متوسط العمر. وحدثت وفاة أخرى في بوكاو، حيث أطلقت النيران على باولو دوس رايس، وهو شاب من مواطني تيمور الشرقية، ويبدو أن هذا كان بسبب الاشتباه في ارتباطه بالمقاومة في تيمور الشرقية.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وقعت أيضا مواجهة عنيفة نجمت عن مظاهرة احتجاج على مقتل باولو دوس رايس في وايليلي، قرب بوكاو، حيث كان الناس قد احتشدوا للاحتفال بزيارة من ممثل ساليسياني.

ووقعت مؤخرا عدة حوادث شملت مئات من الشباب في بوكاو، وهي ثانية مدن تيمور الشرقية. وتفيد مصادر موثوقة بأن أحداث الشغب وقعت بسبب تدنيس صورة مقدسة في الكنيسة الكاثوليكية في بوكاو (ويزعم أن عناصر من قوات الأمن الإندونيسية هي التي ارتكبت هذا الفعل). وقد بدأت المصادمات في ٩ حزيران/يونيه، ويقال إنها أسفرت عن مصرع شخصين وإصابة عدد آخر غير محدد من الأشخاص (ذكر أن اسم أحدهم هو مارتينهو لوبيز). وقد ظلت الحالة في بوكاو متوترة لعدة أيام استمرت فيها عمليات الاحتجاز والتفتيش من منزل إلى منزل في جميع أنحاء المدينة، وقتل خلالها بعض الأشخاص وتعرض غيرهم للاستجواب بطرق فظّة.

١٢ - وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ حكمها في القضية المتعلقة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا)، المرفوعة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١. وخلصت المحكمة إلى أنها لن تمارس اختصاصها في هذه القضية بسبب عدم حضور إندونيسيا لوقائع النظر فيها، لعدم قبولها للولاية الإلزامية للمحكمة. وحيث أن المحكمة كانت قد قررت أن الحكم بشأن موضوع القضية سينطوي بالضرورة على حكم على قانونية مسلك إندونيسيا بشأن تيمور الشرقية، فإن غياب إندونيسيا أدى بالمحكمة إلى رفض ممارسة اختصاصها.

وقد اتخذت المحكمة قرارها على أسس إجرائية محضة للسبب المشار إليه أعلاه. ولم يصدر حكم بشأن ادعاءات البرتغال، ولا يوجد بالتالي استنتاج بشأن قانونية الإجراءات التي قامت بها استراليا في التفاوض مع إندونيسيا على ما يسمى بـ "اتفاق ممر تيمور البحري" وفي إبرام ذلك الاتفاق وتنفيذه.

ولم تغفل محكمة العدل الدولية عن الإقرار بأن زعم البرتغال بأن حق الشعوب في تقرير المصير، المنبثق من الميثاق ومن ممارسة الأمم المتحدة، يتسم بطابع الشمول للناس كافة، زعم لا غبار عليه. وأقرت المحكمة أيضا بأن الجمعية العامة، التي تحتفظ لنفسها بالحق في تحديد الأقاليم التي يلزم أن توصف بأنها غير متمتعة بالحكم الذاتي لأغراض تطبيق الفصل الحادي عشر من الميثاق، قد عاملت تيمور الشرقية على أنها إقليم له هذه الصفة. وقد ظلت الأجهزة الفرعية المختصة التابعة للجمعية العامة تعامل تيمور الشرقية بهذه الصفة حتى اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن قد طالب صراحة، في قراريه ٣٨٤ (١٩٧٥) و٣٨٩ (١٩٧٦) باحترام السلامة الإقليمية لتيمور الشرقية وكذلك حق شعبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

وعلى الرغم من أن المحكمة لم ترغب في إصدار حكم على السلوك الإندونيسي تجاه تيمور الشرقية، فإنها قد ذكرت تدخل القوات المسلحة لإندونيسيا في الإقليم وقالت أيضا إنه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، تدخلت القوات المسلحة لإندونيسيا في تيمور الشرقية، وهذه عبارات تعني ضمنا تصنيف ذلك السلوك على أنه مناقض للقانون الدولي.

ورداً على هذا الحكم، تحدت حكومة البرتغال حكومة إندونيسيا أن تقبل باختصاص محكمة العدل الدولية وأن تمتثل لحكمها في القضية. بيد أن هذا التحدي لم يلق ردا إيجابيا حتى اليوم.

وإن قرار المحكمة بشأن هذه النقطة الإجرائية، الذي حال دون إصدار حكم بشأن الموضوع، لا يمس المبررات القانونية والسياسية التي يستند إليها عمل البرتغال على إتمام إنهاء استعمار تيمور الشرقية وفقا للقانون الدولي، وتأييد حقوق مواطني تيمور الشرقية، الذين أقرت المحكمة بوضوح بحقهم في تقرير المصير وبمركز الإقليم كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي.

١٣ - وبناء على دعوة من حكومة إندونيسيا، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة إندونيسيا وتيمور الشرقية. وقد تمت تلك الزيارة في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ووفقا لما ورد في تقرير السيد أيالا لاسو (E/CN.4/1996/12)، فإن الحالة في تيمور الشرقية يمكن وينبغي أن تتحسن: ويجب أن يكون هذا التحسن غاية في حد ذاته. وفي الوقت نفسه، فإن التحسن يمكن أن يؤثر إيجابيا على الحوار السياسي. وفي هذا السياق، يمكن أن تمثل زيارة المفوض السامي خطوة إيجابية هامة من زاوية التعاون بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان.

١٤ - ومن الجدير بالذكر أن تقرير حالة السكان في العالم لعام ١٩٩٦ الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تضمّن في معرض الإشارة الى الحالة السائدة في الإقليم ككل أن معدل وفيات الرضع في تيمور الشرقية هو أسوأ معدل من نوعه في قائمة البلدان والأقاليم الثلاثين الأقل نموا في العالم، إذ يبلغ ١٣٥ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد. كما أن تيمور الشرقية تحتل أدنى درجة من حيث العمر المتوقع في القائمة الواردة لتلك البلدان نفسها في تقرير عام ١٩٩٦ (٤٨,٤ سنة للنساء و٤٦,٧ سنة للرجال).

١٥ - وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، على التوالي، عقدت الجولتان السادسة والسابعة من جولات المحادثات بين وزيري الخارجية بشأن مسألة تيمور، ورأسهما الأمين العام. وعقدت جولة ثامنة من المحادثات في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولما كان التباعد لا يزال كبيرا بين موقفي حكومة البرتغال وإندونيسيا بشأن مركز الإقليم، فإن الجهود المبذولة في هذا السياق قد ركزت على تحديد وتنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز جو الحوار، وتحسين الحالة في الإقليم، والسعي عن طريق نهج الخطوة خطوة إلى رأب شقة الخلافات القائمة كلما أمكن ذلك. وقد اتفق الطرفان على الشروع في مناقشات بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بالسبل التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

وتتصل المسائل الموضوعية التي تم تحديدها بوضع إطار نهائي للتوصل إلى حل لمسألة تيمور الشرقية فضلا عن بعض المسائل الأخرى ذات الصلة، ومن بينها حفظ وتعزيز الهوية الثقافية لشعب تيمور الشرقية والعلاقات الثنائية بين إندونيسيا والبرتغال.

١٦ - ومشاركة مواطني تيمور الشرقية في هذه العملية أمر ذو أهمية حاسمة: فقط أظهرت تجربة هذه السنوات العشرين التي خيَّم عليها الاحتلال غير الشرعي والقمع تبيِّن أنه بغير القبول من مواطني تيمور الشرقية لا سبيل إلى التوصل إلى حل للمسألة وأنه بدون هذا القبول لا يمكن لأي حل من هذا القبيل أن يكون حلاً مستديما. وقد أحرز مؤخرا شيء من التقدم في هذا الميدان: فوفقا لما اتفق عليه خلال المحادثات بين الحكومتين، عُقد الاجتماعان الأول والثاني الشاملان لجميع الأطراف التيمورية الشرقية في بورغ شليننغ بالنمسا، في الفترة من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، على التوالي، بمساعدة من مسؤولي الأمم المتحدة. وقد أثبت التيموريون الشرقيون الثلاثون الممثلون للحركات والاتجاهات السياسية المختلفة، وبعضهم جاء من المنفى والبعض الآخر من داخل الإقليم، أن بوسعهم على الرغم من الخلافات السياسية التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن المجالات البالغة الأهمية التي تهم شعبهم، مثل الحفاظ على هوية التيموريين الشرقيين، وحالة حقوق الإنسان، وتعزيز السلام، واستعدادهم للمشاركة بصورة فعالة في إدارة شؤون الإقليم.

وتؤيد البرتغال عقد هذه الجولات من المحادثات الشاملة لجميع الأطراف التيمورية الشرقية، التي تنظمها وتيسر عقدها الأمم المتحدة، والتي ترسي الأسس اللازمة لزيادة التعاون بين الفصائل التيمورية الشرقية المختلفة وتساند الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام. وقد كفلت مشاركة الأمم المتحدة في المحادثات مصداقية هذه المحادثات واستقلاليتها، كما كفلت المشاركة الموسعة والتمثيلية من جانب التيارات السياسية المختلفة في تيمور الشرقية.

وإن البرتغال وقد رأت أن المشاركين قد تمكنوا من إقامة الحوار فيما بينهم على الرغم من تباين اتجاهاتهم السياسية، بل وتمكنوا أيضا من الاتفاق على منهاج بشأن الشواغل المشتركة المتعلقة بعدد من المسائل المتصلة بالحالة في الإقليم وبمستقبله، لا يسعها أن تنظر إلى هذه النتيجة إلا على أنها نتيجة إيجابية. وهذه الاجتماعات لا غنى عنها في تحقيق مشاركة التيموريين الشرقيين في عملية التفاوض سعيا إلى إيجاد حل لمسألة تيمور الشرقية.

وقد جرى الاجتماع الأول في مناخ إيجابي وبنَّاء للغاية، مما أتاح إصدار إعلان أطلق عليه "إعلان بورغ شليننغ"، مع مرفقين: أشار أحدهما إلى جميع المسائل التي تمت مناقشتها (مثل إصلاح حالة حقوق الإنسان وتعزيز السلام، والحفاظ على هوية التيموريين الشرقيين، والحاجة إلى إشراك التيموريين الشرقيين في إدارة بلدهم في مناخ يسوده التفاهم والتسامح والتوافق)؛ وتضمن الآخر نص البيان الذي أصدره المونسنيور زيمينيس بيلو باسم الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية.

وفي الاجتماع الثاني الشامل لجميع الأطراف التيمورية الشرقية، اتفق المشاركون على بيان شمل الإعراب عن القلق بشأن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان وبخاصة المحنة التي تعانيها نساء تيمور الشرقية؛ والمطالبة بإنشاء مركز ثقافي لتيمور الشرقية في ديلي؛ ومطالبة البرتغال بالمساعدة في تنمية الموارد البشرية لتيمور الشرقية عن طريق تدابير عملية، مثل تقديم الدعم المالي والتقني لجامعة تيمور الشرقية، والتدريب العملي للشباب في جميع المجالات ذات الأهمية بالنسبة لاحتياجات شعب تيمور الشرقية.

١٧ - وعقب الجولة السابعة من المحادثات، بادر رئيس وزراء البرتغال إلى الالتقاء بالرئيس سوهارتو، رئيس إندونيسيا، في بانكوك خلال اجتماع آسيا وأوروبا المعقود في ٢٩ شباط/فبراير، وعرض عليه اقتراحا بشأن مسألة تيمور الشرقية. وتوافق البرتغال في هذا الاقتراح على فتح قسمين لرعاية المصالح في لشبونة وجاكرتا شريطة أن يوافق الجانب الإندونيسي على الافراج عن الزعيم التيموري الشرقي، زانانا غوسماو، هو وأتباعه، وإعطاء تأكيد من إندونيسيا بكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية في ظل مراقبة فعالة من جانب الأمم المتحدة.

وقد أحاط الرئيس سوهارتو علما بهذا الاقتراح، الذي سيناقش رسميا في إطار الحوار الجاري بين البرتغال وإندونيسيا تحت إشراف الأمم المتحدة.

١٨ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، فإن من المؤسف أن إندونيسيا لم تمتثل بعد لمعظم الالتزامات المتعهد بها أمام لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٢ وخلال جولات المحادثات التي عقدت بشأن مسألة تيمور الشرقية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

وقد طالبت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حكومة إندونيسيا بأن تيسر الوصول إلى تيمور الشرقية لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية ووسائط الاعلام الدولية. ومع الإقرار بأنه قد تحقق شيء من التقدم في هذا المضمار، فإن من الواضح أنه غير كاف. إذ أن بعض المنظمات الدولية ذات المصداقية في مجال حقوق الإنسان، مثل هيئة العفو الدولية أو هيئة مراقبة حقوق الإنسان في آسيا، لم تتمكن حتى الآن من زيارة تيمور الشرقية. وقد ظلت حالات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية دون مراقبة فعالة خلال هذه الفترة. وتخشى هيئة العفو الدولية من أن محاولات السلطات الإندونيسية تقييد وصول مراقبي حقوق الإنسان المستقلين والصحفيين إلى تيمور الشرقية تزيد من المخاطر التي يتعرض لها التيموريون الشرقيون الذين لا يزالون قيد الاحتجاز (ASA 21 March 1996).

١٩ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان بتوافق الآراء بيانا للرئيس بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، على غرار البيانات المعتمدة في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٤ و١٩٩٥.

ولدى نظر لجنة حقوق الإنسان في هذه المسألة، كان معروضا عليها تقرير الأمين العام المقدم عملا بالبيان المعتمد في الدورة السابقة (E/CN.4/1996/118)، وتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان

(E/CN.4/1996/112)، وتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (E/CN.4/1996/35)، وتقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج إطار القانون والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي (E/CN.4/1996/4)، ومعلومات عن الإجراءات التي اتخذها الفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق الإنسان بشأن تيمور الشرقية (الوثيقتان E/CN.4/1996/38 و E/CN.4/1996/40).

وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وأشارت إلى تعهدات حكومة إندونيسيا بتعزيز حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وأكدت على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تنفيذ تلك التعهدات، بما في ذلك الإفراج المبكر عن التيموريين الشرقيين المحتجزين أو المدانين وتقديم إيضاحات إضافية بشأن الظروف المحيطة بحادثة ديلي التي وقعت في عام ١٩٩١.

ورحبت اللجنة بالزيارة التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لتيمور الشرقية، وأكدت على أهمية تلك الزيارة في سياق بيان الرئيس لعام ١٩٩٥. وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتفاهم المتوصل إليه بين السلطات الإندونيسية والمفوض السامي بشأن رفع مرتبة مذكرة النوايا الحالية المتعلقة بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الموقعة في جاكرتا في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، لتصبح مذكرة تفاهم. وفي هذا السياق، اتـُفق أيضا بصفة مؤقتة على بحث إمكانية تعيين المفوض السامي لموظف للبرامج في إطار مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جاكرتا لمتابعة تنفيذ اتفاق التعاون التقني. ويقضي الاتفاق أيضا بأن تتوافر لهذا الموظف بصفة منتظمة إمكانية الدخول إلى تيمور الشرقية. ولا يزال يـُنتظر أن تحدث التطوارت العملية المطلوبة بهذا الشأن.

ورحبت اللجنة باعتزام حكومة إندونيسيا مواصلة التعاون مع لجنة حقوق الإنسان والآليات التابعة لها فضلا عن اعتزامها توجيه الدعوة إلى مقرر مواضيعي في عام ١٩٩٧. ولكن ينبغي الإشارة مع ذلك إلى أن إندونيسيا لم توافق على زيارة مقرر مواضيعي في عام ١٩٩٦ وردت ردودا سلبية على الطلبات المقدمة لزيارة تيمور الشرقية من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك من عدم امتثال لأحكام الفقرة ٧ من بيان الرئيس المتعلق بحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية المعتمد في ١ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى إندونيسيا أن تيسر لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية ووسائط الإعلام الدولية إمكانية الوصول إلى تيمور الشرقية. ومع الإقرار بأنه قد تحقق شيء من التقدم في هذا المضمار، فإن من الواضح أن هذا التقدم ليس كافيا.

٢٠ - وإزاء هذه الخلفية المؤسفة، قام الاتحاد الأوروبي، بناء على مبادئ احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير الذي هو حق أساسي من تلك الحقوق، بالسعي إلى إيجاد حل للمسألة. فقد تعهد المجلس الأوروبي المعقود في مدريد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، واضعا في اعتباره على وجه الخصوص الأحداث الأخيرة التي وقعت في جاكارتا مقترنة باشتداد حدة التوتر في تيمور الشرقية، ببذل

تأييده لأي إجراء مناسب يمكن أن يسهم في التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لهذه المسألة، وبخاصة في جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة.

وكما حدث في السنوات السابقة، قام الاتحاد الأوروبي خلال الدورة الماضية للجنة حقوق الإنسان، في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، الحالات القطرية، بإصدار بيان أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء الحالة الخطيرة التي تتعرض لها حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وقبل ذلك ببضعة شهور، لدى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، أدرج الاتحاد الأوروبي أيضا إشارة إلى تيمور الشرقية في مذكرته المعممة مع الخطاب الذي أدلى به في الدورة الخمسين السيد خافيير سولانا باسم الاتحاد.

وتم رسميا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ اعتماد موقف مشترك للدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوربي، قام المجلس بتحديده على أساس من المادة ياء - ٢ من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي، إذ يشير إلى البيانات التي أصدرها سابقا بشأن الحالة في تيمور الشرقية، يعتزم السعي إلى بلوغ الهدفين التاليين:

(أ) المساهمة في إقامة حوار يستهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، ويحترم احتراما تاما مصالح الشعب التيموري وتطلعاته المشروعة، وفقا للقانون الدولي؛

(ب) تحسين الحالة في تيمور الشرقية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في الإقليم.

وسعيا إلى بلوغ الهدفين المشار إليهما أعلاه، فإن الاتحاد:

(أ) يؤيد المبادرات المتخذة في إطار الأمم المتحدة التي يمكن أن تسهم في حل هذه المسألة؛

(ب) يؤيد على وجه الخصوص المحادثات الجارية حاليا تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وهو الحل الذي توجد عقبات خطيرة تعرقل التقدم الفعال صوب تحقيقه؛

(ج) يشجع استمرار الاجتماعات بين التيموريين في سياق عملية الحوار هذه تحت إشراف الأمم المتحدة؛

(د) يطلب إلى حكومة إندونيسيا أن تتخذ تدابير فعالة تؤدي إلى إحداث تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وبخاصة عن طريق التنفيذ التام للمقررات ذات الصلة المتخذة في هذا الصدد من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(هـ) يؤيد جميع الإجراءات المناسبة التي تستهدف تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان بصفة عامة في تيمور الشرقية والتحسين الملموس لحالة شعبها، بواسطة الموارد المتاحة للاتحاد وعن طريق معاونة الأعمال التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية.

٢١ - وفي اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٥، أكدت سان تومي وبرينسيبي، نيابة عن أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق، على أهمية الحوار الشامل لجميع الأطراف التيمورية الشرقية، وحثت على التفاوض بين البرتغال وإندونيسيا تحت إشراف الأمين العام.

وفي مؤتمر القمة الخامس للبلدان الأمريكية - الأيبيرية، المعقود في سان كارلوس دي باريلوش في ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعرب رؤساء الدول والحكومات، كما فعلوا في السنوات السابقة، عن تأييدهم لما يبذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود ترمي إلى المساهمة في التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وفقا للقانون الدولي.

٢٢ - ويتشرف القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة بأن يطلب تعميم هذه المذكرة الشفوية بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨٨ و٩٣ من القائمة الأولية.

- - - - -